IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN:2757-5403
ISTANBUL / TÜRKIYE
ARTICLE TYPE: RESEARCH ARTICLE

This article has been scanned by iThenticat No plagiarism detected

Volume 3, Issue 3, June 2021
p. 23-33

CONTEMPORARY POLITICAL TRANSFORMATIONS AND THE NATIONAL CONTEMPORARY STATE

http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.3-3.3

Omran Mohamed Almrghni ALJDARI[1] & Khiria Mohamed ALDDAGHILI [2]

Abstract:

The state occupies a central position in both general political science and political theory, particularly in terms of research, study, and analysis. This is due to the interest of philosophers, thinkers, and researchers from all sects, as well as the diversity of their beliefs, ideological trends, and affiliations over the centuries. Because the state continued to occupy a significant portion of their thinking, therefore, they examined what the nature of the state, its theories, its definition, its emergence, nature, pillars and the changes that occurred in the state over time. They also investigated the intellectual frameworks capable of explaining this phenomenon, as well as interpreting and analyzing the state models; as a result of these efforts, the social and political sciences developed frameworks and models for their analysis, in order to explain this social and political phenomenon that has occupied philosophers' minds for centuries, Thus, theoretical frameworks was developed and they provide an explanation for this phenomenon.

This study is motivated by the fact that the contemporary national state is no longer the sole actor in the contemporary world and that there is a growing intertwining of the international.

Key words: Contemporary Political Transformations, The National Contemporary State.

Received : 20/04/2021
Accepted: 02/05/2021
Published: 01/06/2021

[1] Dr. , Azzaytuna University, Libya, omranaljd@gmail.com, https://orcid.org/0000-0003-2847-0541
[2] Dr. , Misurata University, Libya, k.alddaghili@eps.misuratau.edu.ly, https://orcid.org/0000-0002-0619-4964

Copyright © Published by IJHER Journal, www.ijherjournal.com
Rimar Academy, Fatih, Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

التحولات السياسية المعاصرة والدولة الوطنية المعاصرة

عمران محمد المرغني الجداري [3]
خيرية محمد محمد الدغيلي [4]

الملخص

الدولة من الموضوعات الرئيسية التي تناولها علم السياسية عمومًا، وحقل النظرية السياسية خصوصًا بالبحث والدراسة والتحليل، هذا الاهتمام نابع من اهتمام الفلاسفة والمفكرين والباحثين، على اختلاف أطيافهم، وتنوع مذاهبهم ومعتقداتهم، واتجاهاتهم وانتماءاتهم الإيديولوجية عبر العصور، وظلت الدولة تشغل حيزًا كبيرًا من تفكيرهم، فبحثوا في ماهية الدولة، ونظرياتها تعريفها نشوئها، طبيعتها، أركانها، والتطورات التي لحقت الدولة في مختلف العصور. و بحثوا أيضًا، في الأطر الفكرية القادرة على تفسير هذه ظاهرة، تفسير و تحليل الدولة،نظريات الدولة، نماذج الدول، بناءً على ذلك، وبفضل المساهمات المتنوعة قدمت العلوم الاجتماعية و السياسية أطر ونماذج تحليله، لتفسير هذه الظاهرة الاجتماعية والسياسية التي شغلت بال الفلاسفة على مر العصور، فأنتجت لنا مقاربات تنظيرية تفسر هذه الظاهرة.

وتنطلق هذه الدراسة من أن الدولة الوطنية المعاصرة لم تعد الفاعل الوحيد في العالم المعاصر وأن هناك تشابكًا بين فواعل المجتمع الدولي بشكل قلل من حجم ومساحة حركة الدولة وضيق من مدى ونطاق أفعالها ومن ثم حريتها، ومثلما برز فاعلون اجتماعيون وسياسيون واقتصاديون جدد برزت ديناميات جديدة قلصت من قدرة الدولة على الاستحواذ على نطاقها ومن ثم حركتها.

الكلمات المفتاحية: التحولات السياسية المعاصرة، الدولة الوطنية المعاصرة.

المقدِّمة:

تنطلق هذه الدراسة من أن التحولات السياسية المعاصرة التي يشهدها المجتمع الإنساني، و التي نسميها بالعولمة، تطال الدولة و سيادتها و تؤثر فيها، فالدولة لم تعد الفاعل الوحيد بل أصبح إلى جانبها فواعل أخرين لهم القدرة على التأثير على الدولة، فهي الآن لم تعد تعيش في فضاء لوحدها و إنما صارت تعيش وسط فضاء و يشاركها فئة فواعل أخرين، بالتالي هذه الدراسة تسعى إلى تسليط الضوء على التحولات السياسية المعاصرة و الدولة الوطنية المعاصرة من حيث التأثير، وتجدر الاشارة إلى إننا نستخدم مصطلح التحولات السياسية المعاصرة بمعن العولمة.

و ترتيبًا على ما سبق تتركز مشكلة الدراسة على هل اثرت التحولات السياسية المعاصرة على الدولة الوطنية المعاصرة؟ وبناءعلى مشكلة الدراسة فإنه يمكن صياغة الفرضية التالية، إن التحولات السياسية المعاصرة اثرت على الدولة الوطنية المعاصرة، لكن وفق قوة كل الدولة. وبناء على الفرضية فإن التحولات السياسية تمثل المتغير المستقل الذي يؤثر على المتغير التابع الدولة الوطنية فكلما زاد المتغير المستقل حدة اثر على المتغير التابع، بالتالي الفرضية تكون سببية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحولات السياسية المعاصرة والدولة الوطنية المعاصرة بغية وضعها تحت المجهر بغرض فحصها و تحليلها و وصفها ذلك لكشف مدى عمق تأثير كلهما على الأخر.

تكمن أهمية هذه الدراسة التي تحاول القاء الضوء على التحولات السياسية المعاصرة والدولة الوطنية المعاصرة التي نتناولها بالدراسة و التحليل، من الناحية النظرية هل النظريات والاظر الفكرية قادرة على تفسير ظاهرة التحولات أو اننا نحتاج إلى ادوات منهجية جديدة، على صعيد الحركة السياسية تأثير التحولات على الدولة الوطنية المعاصرة.

[3] د.، جامعة الزيتونة، ليبيا، omranaljd@gmail.com
[4] د.، جامعة مصراتة، ليبيا، k.alddaghili@eps.misuratau.edu.ly

المطلب الأول: الجدل الفكري.

ساد جدل فكرى واسع النطاق حول هذه الظاهرة وتجلياتها، وتناولها الباحثون و الفلاسفة و الكتاب، رغم اختلاف مواقفهم و تنوع مذاهبهم و ومنطلقاتهم الفكرية و انتماءاتهم الإيديولوجية بالدراسة والتحليل.

أولا: أنصار العولمة

يعتبرونها ظاهرة طبيعية موضوعية نتاج التطور الحاصل في العلوم والتقانة وهي بذلك يستفيد منها كل البشرعلى حد سواء وهي تطورًا ايجابيًا لكل البشر (castells, 1996, p. 50) وتمثل تقدمًا طبيعيًا تجاه عالم بلا حدود (Decken, 1998, p. 27) فما نشهده الآن من تطور هائل في وسائل المواصلات على الصعيد العالمي الأمر الذي يجعل الفرد يتنقل بسهولة، ناهيك عن الشبكة الهائلة من وسائل الاتصالات التي تربط العالم وتجعله كأنه قرية واحدة (Frank, 1996, p. 22).

بالإضافة إلى الزخم الكبير من قنوات البت الفضائية التي تنقل العالم إلي بيوتنًا، كما أننا نجد التدفق الكبير للسلع عبر العالم فالتي تنتج تسوق إلى دول العالم، تعبر البحار والمحيطات، و تذهب الشركات العملاقة إلى إنتاج السلعة في نفس المكان ويتم تسويقها.

كل ذلك له تداعيات على اقتصاد الدولة، فأصبحت كأنها قد تكون مستحيلة العمل في الاقتصاد المتعولم هذا الرأي ينطلق من رؤية اقتصادية الليبراليين الجدد ينطلقون من انبثاق السوق العالمي يطرحون أن العولمة اقتصادية تبشر بالا قومية الاقتصاديات خلال إقامة شبكات العمل التحويلية أو الانتقالية للإنتاج، التجارة، و المال في هذا الاقتصاد بدون حدود، الحكومات القومية تحيل قليلًا أكثر من نقل لرأس المال المتعولم و بالتالي فإن قوى السوق العالمي تصبح الآن أكبر من قوة الدولة التي من المفترض أن تكون لها السلطة السياسية على المجتمع، و بالتالي انهيار سلطة الدولة تعكس انتشار سلطة مؤسسات أخرى غير الدولة، العديد من الأنصار يشتركون في الاعتقاد بأنها العولمة الاقتصادية تبنى أشكالًا جديدة للتنظيم الاجتماعي التي سوف تخلف الدول الوطنية التقليدية كوحدة أساسية سياسية واقتصادية للمجتمع الدولي.

الأنصار ما يحدث الآن هنا تحالف طبقي يتكون و يقوي الارتباطات بين تلك الطبقة و يقوي الارتباط الإيديولوجي بالاقتصاد الليبرالي الجديد، و يتبين أيضًا الانتشار الكبير و الواسع للإيديولوجية الاستهلاكية وهذه تفرض معني جديدًا للهوية حيث تحل محل الهوية الثقافية، وطريق الحياة و الانتشار الواسع للديمقراطية الليبرالية وعلى هذا يمكن القول بأن العولمة كما يرها الليبراليون تبشر بحضارة عالمية النطاق.

بالإضافة إلى ذلك الانتشار الواسع للمؤسسات العابرة للقومية بين الشعوب، وزيادة الوعي بالعديد من القضايا ناهيك عن انبثاق مجتمع مدني كوني، لآن العولمة حضارة عالمية للجميع في دول الجنوب الذين يقبلون بالعولمة هم من أنصار التغريب و التحديث التنوير (محمود، 2004)

وفقًا للأنصار ما يميز الاقتصاد الرأسمالي العالمي الحالي، حيث المراكز الاقتصادية دخلت في عملية إعادة هيكلية اقتصادية عميقة، و في هذا الإطار تحول الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد ما بعد الصناعي. الاقتصاد اليوم دخل مرحلة الاقتصاد عديم الوزن أصبح أكثر سيولة، فالاقتصاد صار يتسم بمجموعة من السمات الرئيسية أشهرها انه صار اقتصاديًا يعتمد على المعلومات، و يرتكز على عنصر المعرفة، يقوم على الخدمات، بالإضافة إلى التغيير الذي حدث في بنيت و هيكلية الرأسمالية حيث حدث تغير دراماتيكي في شكل تنظيم الرأسمالية العالمية، و هنا يشار إلي الرأسمالية المعلوماتية العالمية في ظل ثورة المعلومات و الانترنت، فالرأسمال الإنتاجي التمويلي أصبح حرًا و تحرر من كل المعوقات الوطنية و الإقليمية في حين أن السوق أصبح معولماً إلى حد أن الاقتصاد الوطني بشكل و متواصل أصبح يعمل على تبنى شروط المنافسة العالمية. (الاطرش، 1998)

ثانيا: خصوم العولمة

يطرحون بأن العولمة خرافة معتمدين على مفهوم اقتصادي محظ للعولمة، و بالتالي سوف تكون مساوية بسوق كوني مندمج (Hirst, 1996)، ويعتبرون أطروحة الأنصار خاطئة حيث إنها تقلل من السلطة الدائمة للحكومات لتنظيم النشاط الاقتصادي (هليد و ماكيجرو، 2005) فجعل الاقتصاد مندمجًا في سوق كوني متكامل، طرح يروج له الأنصار، و تزايد مستويات التدويل، و التفاعل بين الاقتصاديات القومية المهيمنة حيث قوى التدويل نفسها تعتمد على السلطة التنظيمية للحكومات الوطنية لتأكيد التواصل و استمرار تحرير الاقتصاد (هليد و ماكيجرو، 2005)

الخصوم، الذي يجري الآن هو أن التقدم العلمي يسخر في خدمة الرأسمالية، العولمة نتاج الرأسمالية، و ليس نتاج التقدم العلمي، الخصوم يسلطون الضوء على حقيقة بأن الاستثمار الأجنبي ينساب بتركيز ما بين الدول الرأسمالية المتقدمة، و أن معظم الشركات تبقى في الواقع مخلوقات دولها الأساسية، الخصوم كل الاقتصاديات من حيث البدء كانت وطنية أو محلية في معظم دول العالم بنيت النشاط الاقتصادي هيمنت عليه الدولة، الخصوم يؤكدون على استمرارية الاقتصاديات الوطنية، فهم لهم موقف من التوجه إلى الاقتصاد العالمي المعاصر، فهم يرون بدلًا من يصبح هناك اقتصاد عالمي يذهبون للقول إن الموجود الآن هو اقتصاد دولي ((هليد و ماكيجرو، 2005)

علاوة على ذلك، المال تتحكم فيه مؤسسات بريتون وودز، و الشركات متعددة الجنسيات، العمالة مازالت لم تحل مشاكلها " البطالة "، الإنتاج يتكدس في دول بينما مازالت دول أخرى فقيرة.، يؤكدون أنه إلى حد الآن النسبة الكبرى للإنسانية تبقي مستبعدة مما يسمي بالسوق العالمي، كذلك يوجد هناك نمو الفجوة بين الشمال و الجنوب الخصوم يرفضون بشكل

صريح فكرة الاقتصاد العالمي و كذلك نقدهم الشديد لفكرة الرأسمالية العالمية الجديدة، حيث فكرة الرأسمالية العالمية و التي جسدت في أعمال شخصيات مثل جورج سوروس، بيل جيتس، قد تكون لها شعبية كبيرة، ولكنها في النهاية خادعة، كذلك يطرحون بصفة عامة أن التدويل حقق إعادة هيكلة عميقة في علاقات الاقتصاد الكوني، في هذا الإطار الموقف التشكيكي هو إدراك لأنماط العلاقات العميقة من عدم المساواة والتراتبية في الاقتصاد الدولي، والذي فيه الشروط الهيكلية تغيرت فقط بشكل هامشي على مدي القرن الماضي (Held,D.et., 1999, p. 6)

الأنصار يطرحون بإن الثقافات المحلية لا يمكن المساس بها، الآن نشهد بروز لثقافة العولمة، ثقافة واحدة، و نمط واحد، و مادام هدفها بناء السوق وصولًا إلى سوق عالمي واحد، السوق سوف يخلق ثقافة واحدة، و نمط واحد للحياة الأمر الذي أوصلنا إلى أن الثقافة أصبحت سلعة، و هذا ما يخاف عليه خصوم العولمة بالتالي فان فكرة الثقافة الكونية خرافة. ربط الديمقراطية بالدولة الوطنية حيث أن الديمقراطية هي الإطار الوحيد الممكن لديمقراطية حقيقية، تجسد الإرادة العامة إذا ما تفكك هذا الإطار بفعل العولمة، فإن ذلك نهاية الديمقراطية.

ثالثا: الانتقاليـون

العولمة هي القوة المركزية الدافعة خلف التغيرات الاجتماعية السريعة والاقتصادية والسياسية التي تعيد تشكيل المجتمعات الحديثة والنظام العالمي (هليد و ماكيجرو، 2005).

وبالتالي فإن العمليات المعاصرة للعولمة صارت غير مسبوقة، فإن الحكومات والمجتمعات عبر العالم أصبح عليها الآن التكيف مع التطورات الحاصلة، العالم لم يعد كما كان فتم تغير واضح بين الداخل والخارج، الدولي والمحلى لصالح الخارجي، فتوسع الفضاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي أوصلنا إلي أن مصير المجتمعات والجماعات صار يتقرر من الخارج، ومن هنا العولمة فهمت وفسرت على إنها قوة انتقالية قوية مسئولة عن هذا الوضع.

الانتقاليون يركزون على أن العولمة صارت عملية طويلة المدى وهي تحمل تناقضات، والتي فيها تتشكل بفاعلية عوامل متعددة، هذا التصور حول مستقبل العولمة صار مثل الاعتقاد بالأنماط المعاصرة للاقتصاد الكوني: التكنولوجيا، الاقتصاد، الهجرة، انسياب الثقافة، غير مسبوقة تاريخيًا، الحاصل كل الدول في العالم، أصبحت الآن وظيفيًا جزءًا من ذلك النظام المتعولم، ولكن في نفس الوقت وجود نظام متعولم واحد لا يؤخذ كدليل على التقارب الكوني أو تشكل مجتمع دولي واحد، ولكن بالنسبة للانتقاليين العولمة ارتبطت بأنماط جديدة من التقسيم الكوني و الذي فيه بعض الدول والمجتمعات والجماعات أصبحت بشكل متزايد واقعة في النظام الكوني بينما أخرين أصبحوا بشكل متزايد مهمشين "((هليد و ماكيجرو، 2005)

المطلب الثاني: فهم التحولات السياسية المعاصرة.

هناك خلافات عميقة حول فهم التحولات بين الجميع، لذلك سنركز على عدد من القضايا والمفاهيم.

1. فهم العولمة ليس بنسبتها للاستعمار ولكن يجب معرفة ما يميز استعمارها الجديد، وإذا كانت مجرد استعمار فنحن نتحدث عن أمر معروف، وأن يفهم ما هو الجديد في استعمارها وليس المأخوذ عن مرحلة الاستعمار.
2. العولمة ليست هي الهيمنة الأمريكية، هذا التحليل لا يميز بين الجانب الإيديولوجي وبين تحليل الظاهرة تحليلًا موضوعيًا، فالبون الشاسع بين أن نحلل ظاهرة العولمة وبين رفع شعارات حماسية ذات طابع تعبوي مثل العولمة الإسلامية في مقابل ظاهرة تاريخية كونية لذلك يجب الفصل كما يصر البعض بين العولمة باعتبارها ظاهرة تطور البشرى، وبين محاولات المركز الإفادة من وسائلها الاقتصادية والاتصالية والثقافية لإملاء شروطها على الإطراف (ابوشهيوة و آخرون، 2007)
3. وأنه من الخطأ الخلط بين العولمة والأمركة، إن العولمة ليست ملك للأمريكيين، وإنما هي إنجاز للظروف الموضوعية والإمكانيات الذاتية للبشر أجمعين، فلا يجب أن نقلص العولمة إلى استراتيجية الولايات المتحدة لتحقيق هيمنتها المطلقة الأحادية، الهيمنة هي نتيجة لما يتحقق من تركيز وتمركز واستقطاب داخل العولمة ناجم عن التفاوت الإنتاجي والعلمي والتكنولوجي والثقافي. فالعولمة ظاهرة موضوعية ساهمت فيها مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية، أما الهيمنة فهي تميز ذاتي داخل هذه الظاهرة الموضوعية، ولهذا فهي تختلف من مرحلة إلى أخرى مجلات (امين، 1999)
4. التركيز على الأسس الموضوعية للعولمة وعدم جعلها مجرد ظاهرة ذاتية، ويجب أن تدرك العولمة بأنها ظاهرة تاريخية كونية جديدة ذات أبعاد متعددة ومختلفة، وليس لها علاقة بالأديان، والقوميات، والأجناس، ويجب وإن تفهم العولمة بأنها نتيجة لتفاعل عوامل بعضها موضوعي والبعض ذاتي.
5. يجب النظر إلى العولمة نظرة متكاملة، العولمة تجاوز العلاقة بين المراكز والمحيط، وما تدفع إليه من ترابط في الإحداث التاريخية التكوينات الاجتماعية والاقتصادية، وآليات تحقق هذا الترابط، أنها تتجسد في نشوء شبكات اتصال عالمية فعلا تربط جميع الاقتصاديات والبلدان والمجتمعات وتخضعها لحركة واحدة، ويتجسد هذا الارتباط بين

الأطراف العالمية في اندماج منظومات ثلاث رئيسية في حياتنًا الاجتماعية والدولية الراهنة المنظومة المالية، والمنظومة الإعلامية والاتصالية والمنظومة المعلوماتية.

6. العولمة ارتبطت بكل من الإقليمية وإعادة الإقليمية للفضاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث أن النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتمدد وتتزايد عبر الكون، وربما تكون منبثقة محليًا ولكنها متجردة من الإقليم وما يضعه من حدود، تحت ظروف العولمة، الفضاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلى والوطني وحتى القاري يعاد تشكيله ولذلك لم يعد بالضرورة مرتبطًا بالحدود القانونية الإقليمية.

المطلب الثالث: الفكر السياسي و الدولة الوطنية

مثلت الدولة حتى الآن أرقى أنواع التنظيم السياسي والاقتصادي مثلما ترتب على وجودها، ككيان ومنتظم له دينامياته المتعددة، تحولات غير مسبوقة إنسانيًا تراوحت بين المحفزة أو المعززة للاندماج وتلك المحفزة أو المدعمة للتفرد والخصوصية، ومع أن الدولة بالشكل الذي يعرفه علم السياسية المعاصر هي في الغالب منتج سو سيو اقتصادي و سياسي أوربي بالمقام الأول، إلا أن الدولة المعاصرة طبعت تاريخ الجماعات الإنسانية المختلفة و خاصة منذ توسع الأوربي للدولة الوطنية ليشمل العالم كله.

ومن المذهل حقًا أن حجم ومدى و كثافة التحولات التي عرفتها البشرية على كل المستويات مع الدولة المعاصرة يفوق مجمل التحولات التي سبقت وجودها في دائرة العمل الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي، إن ذلك يبدو أكثر وضوحًا وخاصة بعد تعرض الكثير من القيم المرتبطة بالتنظيم الإجتماعي لتغيرات جذرية و صراع حاد قاد الدولة إلى الموقع المركزي في دائرة النشاط الإنساني وتمثلاته المختلفة الدولة المعاصرة بهذا المعنى عبرت عن مركزة النشاط الإنساني وحدوده وعرفت آفاقه. غير أن حتمية التطور كانت دائمًا تمس الدولة كظاهرة، والدولة كدينامية، والدولة كإطار للنشاط الكلي. (الصواني، 2013).

المطلب الرابع: الدولة و السيادة الوطنية

السيادة وفقًا للمفهوم والتطور عُرفت بالدولة وتحددت الدولة بها، بل أن أبرز التحديات التي واجهتها الدولة وما شهدته الإنسانية في تاريخها المعاصر ارتبط بالسيادة، تمكينًا، توسعًا، انتشارًا، ضيقًا، اعترافًا أو عدوانًا. لذلك صار من غير المتصور تفهم الدولة بدون سيادة. السيادة أصبحت مقدسة و كاملة و لا تقبل التجزئة أو التنازل. (الصواني، 2013).

هكذا أصبحت تعبر عن شخص أو ذاتية المنتظم السياسي و هو أمر عبرت عنه أشكال التدافع المعاصر في أقسى صورها من حروب وكوارث دفعت الإنسانية ثمنها دماء وأرواحًا وويلات. إلا أنه وفي الوقت الذي انتشر فيه تلازم الدولة و السيادة ليكتسح كل القارات و ليصبح هدفًا لما عرف بحق تقرير المصير للشعوب فإن ضرورات التفاعل الإنساني فرضت التفكير في مسألة السيادة ليلحقها التعديل.

هذا ما مثله التنظيم الدولي المعاصر إلا أن ذلك لم يعد كافيًا أمام جسارة التحولات الكونية وخاصة في الربع الأخير من القرن العشرين. العولمة هنا تبدو وثيقة الصلة بتلك التحولات بل و في مقدمة وتمثلاتها والتعبير عنها. ان العلاقة بين العولمة والدولة لا شك و أنها عميقة و متأصلة في رحم التحولات ذاتها التي عرفت الظاهرتين معًا. انه لأمر مثير حقًا !. العولمة بتعبيراتها المختلفة ليست مقطوعة الصلة بديناميات الدولة، والدولة ليست في مأمن من ديناميات العولمة. مع ذلك فإن الالتباس الأهم و الأكثر تحديًا للذهن هو المتعلق بالعولمة و سيادة الدولة ؟! هل تؤدي العولمة إلي الإطاحة بالسيادة ؟! وهل عندما يصبح للدولة معنى بل و وجود أساسًا ؟! هل يستقيم أمر الدولة ووجودها بدون سيادة؟! وهل تقضي العولمة بما تعنيه من اختراق وتآكل و شرذمة واندماج في آن واحد، على الدولة (الصواني، 2013).

المطلب الخامس: التجليات

أولا: التجليات السياسية

1-المنظمات الدولية غير الحكومية.

هذه توجهاتها عالمية، لأنها تعالج قضايا ذات بعد عالمي، كذلك" عددًا كبير من المنظمات الحكومية تأسست كمنظمات دولية غير حكومية و لكنه ما لبثت أن آلت إلى حكومية بعد أن تبنتها الدول، بما فيها هيئات كبرى مثل منظمة الأرصاد الجوية العالمية، منظمة العمل الدولية، منظمة السياحة العالمية (بولي و توماس، 2004) و بحلول عام 1947 كان يتم تأسيس ما يزيد عن 90 منظمة في السنة.

وجود قضايا، أصبحت الدول عاجزة عن معالجتها، كقضايا الطاقة، و التلوث البيئي المتمثل بتلوث الهواء بالمطر الحمضي و بالتصحر المدارى و باهتراء طبقة الأوزون و ندرة المياه و قضايا الجفاف و التصحر و نقص الغداء و التضخم و البطالة و قضايا الإرهاب و العنف السياسي، الأمر الذي أعطى للمنظمات غير الحكومية أن اعتمدت في أجندتها على هذه القضايا و تبنى المنظمات الدولية غير الحكومية منطلقها على فكرة الكونية، متجاوزة في ذلك الدول.

2- حقوق الإنسان.

الكثيرون يرون ضرورة التدخل في الحالات التي يتم فيها انتهاك حقوق الإنسان، الآن هناك التزام أخلاقي للتدخل لوقف و رفع الألم عن المتضررين، رغم أنه قد يحسم الجدل استخدام القوة يؤدي إلى حماية و تعزيز القيم الإنسانية في الدول التي تنتهكها ((المغيربي، 2000)العالم صار يسير نحو إشاعة فكرة تقاسم المسئولية في مجال حقوق الإنسان و لكل إنسان تدريجيًا باعتباره شأن يخص الجميع (بادي، 2001).

بعد الحرب الباردة تمكنت الأمم المتحدة أن توقع العقوبات على الدول التي تنتهك حقوق الإنسان، فقد تم فرض عقوبات اقتصادية على روديسيا و جنوب أفريقيا، هنا الخطاب موجه إلى الدولة ذاتها، ففي جنوب أفريقيا التي كان الانتهاك الكبير لحقوق الإنسان من قبل البيض للسود و التمييز العنصري حيث تقرر طرد ممثل حكومة أفريقيا الجنوبية من الأمم المتحدة عام 1974، إلا أن فردريك ذو كليرك تحدى أعلن يوم 2 فبراير 1989 و إنهاء التفرقة العنصرية، و في 1990 قرر الإفراج عن نيلسون مانديلا (بادي، 2001) و كذلك الحروب الأهلية المدمرة في بورندي بين قبيلتي الهوتو و التوتسو التي راح ضحيتها ما يقارب من نصف مليون قتيل. كذلك توقيع عقوبات محكمة نتيجة للحرب و ما يترتب عنها من إبادة جماعية و تطهير عرقي، قرر مجلس الأمن وفقًا للفصل السابع إنشاء محكمتين الأولى محكمة لاهاي لمحاكمة مرتكبي الجرائم التي ارتكبت في يوغسلافيا، و الثانية محكمة اروشا بشأن الابادة الجماعية في رواندا.

ثانيا: التجليات الاقتصادية

يعتبر البعد الاقتصادي للعولمة، الأكثر وضوحًا و أخطرهًا على الدولة الوطنية.

1- الاستثمار

المستثمرون اصبحوا قادرون على شراء و بيع الأسهم والسندات من جميع أنحاء العالم، و إجراء كل عمليات البيع عن طريق أجهزة الكمبيوتر، عليه أن مفهوم الاستثمار ينهض أساسًا على المضاربة و المسارعة إلى بيع الأسهم و السندات التي ترتفع قيمتها إلى أسعار مجزية و قد لا تتجاوزها و إنما يحتمل أن تهبط بعد ذلك، و كذلك شراء الأسهم و السندات ذات القيمة المنخفضة التي يتوقع لها أن ترتفع بعد ذلك (راغب، 2001)

يدلل الأنصار على أن الاستثمار الآن يحقق ثراء سريعًا حيث يستدلون بقوله، أن تحول موظف عادي يعمل في احدى الشركات الكبرى إلي صاحب شركة خاصة به، بفضل الاستثمار و المضاربة فقبل هذه الفترة لا يملك أي سهم، و بعد تلك الفترة صار يملك مئات الملايين، و أصبح همه الأساسي يتمثل دائمًا في مقارنة سعر الدولار العملات الأخرى، و لا يتسلل النوم إلى جفونه كل ليلة قبل أن يجري اتصالاته لمعرفة سعر الدولار مقابل الين، و معرفة أخر أوضاع مؤشر نيكي ومؤشر هانج سينج، فقط غظت مضارباته كل الأسواق ((راغب، 2001).

2- رأس المال.

بتخلي الدولة تدريجيًا عن تحكم في رأس المال، و الدي أصبح حرًا ينتقل عبر الدول بدون الحصول على تأشيرة عبور، فصار رأس المال الذي يملكه المستثمر يذهب حيث يجد ربحه في أي مكان لا يعتد بجنسية و لا حدود سياسية، صار المستثمرون الذين لا تجمعهم لغة أو دين أو جنسية معينة من أصحاب القوة الاقتصادية في زمن العولمة أصحاب ثروات طائلة، و يبدو الآن أن طبقة جديدة من المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة تتشكل لتحديد مصير العالم ويصبحوا هم سادة العالم الجدد، الحكومة الخفية التي تسير العالم، والمستثمرين أصبحنا نجدهم في كل الأسواق في العالم طوكيو وفرانفكورت و سنغافوره و شنغهاي و هونج كونج وبومباي وسان باولوو باريس وزيورخ و شيكاغو و لندن.

في ظل العولمة يعد المستثمر عليه إغراء المسؤولين السياسيين، بالعكس المسؤول السياسي هو الذي صار عليه أغراء المستثمر، هنا بدأت تطهر قوة المستثمر الأجنبي بالنسبة للسياسة الوطنية، هذا يودى إلى تقليص وظائف الدولة، ليس فقط كمستثمر و إنما أيضًا كأداة وضع سياسات نقدية و اقتصادية، الدولة تكون مسهل لخدمة الشركات (ابودبوس، 1998)

ففي عام 1997 فوجئ الجميع في العالم بالأزمات المالية المتعاقبة لدول جنوب شرق أسيا، ففي لحظات بسيطة انكشفت للعالم أن تايلاند و كوريا الجنوبية و اندونيسيا و ماليزيا على وشك السقوط في بحر عميق من الانهيار المالي، فتضررت الأسواق و تدهورت أسعار الصرف لهذه الدول، مما أضطر صندوق النقد الدولي إلي التدخل لتوفير المليارات من الدولارات لحل هذه الأزمة، و ما حدث هو أن ما فعله جورج سوروس و أصحابه في بورصات النمور الآسيوية هو الانسحاب برفقة كبار المستثمرين المتحالفين معه من أسواقها مما أوقعها في أزمة (الحمش، 1998)

يلعب رأس المال دورًا كبيرًا وفاعلاً في العملية الاقتصادية، و ذلك لأن رأس المال سهل الانتقال من بلد إلى أخر بمجرد النقر على الكمبيوتر، فأصحاب رؤوس الأموال يشتغلون بأموالهم على مدار الأربع و عشرين ساعة فإذا كان الصبح في أسواق نيويورك اتجهت رؤوس الأموال إلي هناك للمضاربة و عندما تقفل أسواق نيويورك تتجه إلي أسواق طوكيو بمجرد الضغط على الكمبيوتر، مستفيدة و مسخره لخدمتها إنجازات الثورة العلمية، فإن الانتقال السريع لرؤوس الأموال يساهم في خلق ثروات هائلة لصاحبها، و في الأسواق المالية التي تمتد من طوكيو شرقًا حتى نيويورك غربًا تبلغ قيمة

التعاملات حوالي تريليون دولار ألف مليون في اليوم الواحد " أي ما يزيد على قيمة البترول و السيارات و القمح و السلع الأخرى التي يتعامل بها العالم في عدة أيام ((راغب، 2001)

3- النقد و المصارف

استطاع المضاربون اليوم إحداث أزمات مالية لعدد من الدول فقد تمكن المضارب الأمريكي أندى كريجر (راغب، 2001) من شن حرب خفية سنة 1988 ضد البنك المركزي الإنجليزي و المعروف باسم بنك اوف انجلاند" مستغلًا في ذلك أن بريطانيا ستحقق عجزًا رهيبًا في ميزان المدفوعات خلال ذلك العام و ما كان على اندي كريجر الا أن شرع في اقتراض الجنيه الإسترليني، هدفه أنه اذا حدث عجز فإن قيمة الجنيه ستنخفض، و بذلك تمكن من شراء الجنيه الإسترليني بأقل من نصف ثمنه.

في 1992 عندما قرر جورج سوروس و زملائه المتعاملين و سماسرة البورصة في البنوك سحب النشاط من أقدام أوروبا الجديدة، فقد اكتشف جورج سوروس، مدى ضعف الموقف البريطاني في النظام النقد الأوروبي، حيث بدأ يقترض ملايين الجنيهات الاسترالينية على نفس طريقة اندي كريجر، و قد لعب معه شليز نجر محافظ البنك المركزي الا لماني " البوندزنيك " عندما صرح بحتمية حدوث تغيرات داخل النظام الأوروبي، حيث كان موقف شلير نجر حريصًا على التأكيد بأن البنك المركزي الألماني لن يدعم الإسترليني، و هذا كافي حتى شرع المضاربون في هجومهم على الإسترليني، مما أضطر البنك المركزي الإنجليزي إلي رفع الفائدة على الإسترليني حتى يجبر المضاربين على وقف شراء الإسترليني، و ارتفعت الفائدة من 10 % إلى 12 % وقد تصل إلى 15 % و رغم ذلك كله إلا أن ذلك لم يوقف المضاربين انتهت العملية بهزيمة بريطانيا و خروجها من سعر الصرف الأوروبي الموحد، و حقق المضاربون على رأسهم جورج سوروس من هذه العملية و حدها حوالي مليار إسترليني أرباح في مدة يوم واحد.

أما في ايطاليا فقد اقترض المضاربون و تجار العملة مليارات من الليرة الإيطالية و التي تم بيعها مقابل المارك الالماني، و في هذه الحالة اضطرت البنوك بيع الليرة للبنك الإيطالي المركزي و الذي بدوره حاول انقاذ الليرة الإيطالية بشرائها مقابل المارك لكن البنك المركزي الالماني يدرك أن قيمة الليرة مبالغ فيها، بينما ظل المضاربون يهاجمون الليرة حتى اضطرت ايطاليا للخروج من آلية سعر الصرف الأوروبي، بينما استطاع المضاربون جني الأموال و الأرباح الطائلة من وراء ذلك بدون عناء وجهد (راغب، 2001) بالنظر إلى كل هذه الاعتبارات، أين الدولة الوطنية ورقابتها على نقذها ومصارفها ؟. هل انتهى الزمن الذي كانت تسيطر فيه الدولة على عملاتها و على أسواقها المالية ؟ عليه أصبحت الدولة معرضة في أي لحظة لحدوث أزمات اقتصادية.

المطلب السادس: اليات العولمة الاقتصادية.

ظهر إلى جانب الدولة فواعل أخرين: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، الشركات المتعددة الجنسية.

1- مؤسسات بريتون وودز.

يقدم الصندوق للدول الأعضاء التي تتعرض لعجز مؤقت في موازين مدفعاتها، قروضًا في حدود الشريحة الذهبية لحصتها في الصندوق دون شروط طالما أن السحب المطلوب لا يتجاوز هذه الشريحة، إما إذا إرادة دولة إن تسحب من الصندوق لتطبيق سياسات اقتصادية و نقدية و مالية معينة يراها الصندوق لازمة للقضاء على العجز بميزان المدفوعات، إما فيما يتعلق بأهداف المصرف الدولي فهي تتمثل في المعاونة في تعمير أقاليم الدول الأعضاء، و ذلك بتسيير رؤوس الأموال في الأغراض الإنتاجية، و تشجيع الاستثمارات الأجنبي، عن طريق الاشتراك في قروض أوفي تقديم الضمانات، و الدول التي تحتاج إلي خدمات البنك الدولي يجب أن تقوم ببعض السياسات منها أن تقوم بجدولة ديونها، و ليحقق لها نادي باريس ذلك عليها أن تأتي بشهادة حسن سلوك من الصندوق الدولي الذي يربط ذلك بتنفيذ برنامجه الاصلاحي ((الحمش، 1998)

فالدول التي تبنت وصفات البنك الدولي أصبحت مضطرة إلى تنفيذ شروط البنك الدولي المتمثلة في تغير بنية نشاطها الاقتصادي و إتباع سياسات الخصخصة، و على ذلك فقد اضطرت دولة بنين مثلا بسبب ايعازات البنك الدولي في البداية إلي التخفيف من أعباء حوالي 6300 موظف، و في وقت متزامن اضطرت باكستان الشعبوية و الجزائر الاشتراكية إلى تغيير بنيتهما الاقتصادية بعمق في اتجاه ليبرالي " ((بادي، 2001)

ولم تستمر فترة طويلة حتى" استدرجت كينيا إلى طرح مشروع خصخصة مهمة لمؤسساتها الضخمة، و أعقبتها موزنبيق و إثيوبيا في عام 1996م، ورومانيا و مقدونيا في أوروبا، بينما اضطرت الكوت ديقوار في يناير1988، إلى قبول تحرير مجموع أنشطة إنتاج الكاكاو (بادي، 2001)فالاتفاق الذي عقدته فنزويلا مع صندوق النقد الدولي في يونيو1996 تمخض عن نتيجة غير متوقعة: اضطر الرئيس رفائيل كالديرا نصير الدولة إلى وضع مشروع يحمل ظلالا ليبرالية، ينص هذا المشروع بخاصة على تخفيض قيمة البوليفار (الوحدة النقدية الفنزويلية) تخفيضا كبيرًا، وإلغاء مراقبة النقد، ومضاعفة سعر البنزين تماني مرات و نصف، و رفع أسعار سلع استهلاكية شائعة، و تنفيذ برنامج خصخصة ((بادي، 2001).

و في ديسمبر عام 1997 نجد إن سيول اضطرت إلى قبول توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي إجمالي قيمة57 مليار دولار، للتخفيف من الانهيار الاقتصادي في كوريا الجنوبية، و نتج عن ذلك أن ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المسموح بها في رأسمال المؤسسات الكورية من 26%إلى 55 %. و هكذا تمكن البنك الأمريكي سيتي بأنك في عام 1997 بالاستحواذ على50.1% من رأسمال سابع بنك تايلاندي فيرست بانجكوك، و بينما أمكن لبنك سنغافورة للتنمية شراء 53 % من أسهم بنك تاي دانو وبذلك اندثرت تدريجيًا سياسة حماية البنوك التي كانت إحدى سمات النموذج الأسيوي البارزة ويقول كوون يونج رئيس اتحاد النقابات الكورية إن اعتبار اللجوء إلى صندوق النقد الدولي يفقد الدولة هيبتها الاقتصادية.

2- منظمة التجارة العالمية.

تعمل منظمة التجارة العالمية على خلق و تأسيس مجموعة من القواعد الأساسية هدف هذه القواعد تيسير حرية التجارة و تنظيم كافة الروابط التي تعمل على توحيد الأسواق.

كذلك على ربط كافة دول العالم بما يسمى بالاتفاقية الدولية للتجارة في الخدمات الجات، (الرشيد، 2005) التي تشترط القضاء على المؤسسات المؤممة أو المسندة من قبل الدولة، التي تنافس الشركات الخاصة بحجة ان المؤسسات المؤممة عبارة عن احتكارات حكومية تعرقل التجارة الحرة و تنافسها، و لهذا تؤكد المنظمة على ضرورة قيام الدول المختلفة بإعادة النظر في التزاماتها تجاه الخدمات الصحية و الاجتماعية، و كذلك أصبحت تتولى الأشراف على تجارة السلع و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية، إلى جانب الأشراف على النظام الجديد لتسوية المنازعات التجارية لدول الأعضاء و مراجعة سياساتها التجارية، و هكذا قامت منظمة التجارة العالمية، لتشكل البعد الثالث للنظام المتعلق بإدارة التبادل التجاري، و الذي يحكم مسيرة النظام الاقتصادي العالمي إلى جانب الصندوق و البنك الدوليين" (مجيد، 2002) و كذلك نجد أن نصيب كل من الولايات المتحدة الأمريكية، و أوروبا و اليابان، في التجارة العالمية كبير جدًا، و بالتالي فإن الاتفاق بين هذه الأطراف كفيل باتخاذ القرارات داخل المنظمة، و بالطبع تكون هذه القرارات ردة فعل لمصالح و سياسات هذه الدول و مصالح هذه الدول تمثل مصالح النظام الرأسمالي، و بالتالي الخلاف بين الدول النامية و الدول الصناعية المتقدمة في المنظمة العالمية للتجارة يكمن في سعي الدول الصناعية دائمًا إلى فرض مجموعة سياسات و قواعد موحدة لتنظيم المعاملات التجارية الدولية، بدون النظر إلي الدول النامية التي تتفاوت في مستوى نموها الاقتصادي و التي تعاني من كاهل المديونية و كذلك ليس لديها قدرة تنافسية، و بالتالي تستمر الدول الصناعية في فرض قواعد التجارة العالمية و التي تطالب فيها الدول النامية بتحرير التجارة و إزالة القيود الجمركية و الإدارية أمام بضائعها، و التسليم بالتالي بأولوية قرار منظمة التجارة العالمية على قرار الدولة الوطنية بما ينسجم مع توجهات كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي (مجيد، 2002)الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يطال المؤسسات و الآليات المنظمة للنشاط الاقتصادي و التجاري، ففي الفقرة 4المادة16من اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية الزمت الاتفاقية بنصوصها القانونية الدول الأعضاء، بضرورة تعديل تشريعاتها الداخلية، و مطابقة قوانينها و أنظمتها و إجراءاتها الإدارية وفقًا لقواعد المنظمة (سيمون، 2002) فالدولة عليها إعادة هيكلة اقتصادها وتكيفه وفق آليات اقتصاد السوق و حرية التجارة، هذا انعكس على الدولة بإن سياستها المالية الرقابية للدولة قيدت، فالدولة لا تستطيع فرض الضرائب على السلع المستوردة، الحاصل أن السلع المستوردة تتمتع بنفس ميزات السلع المنتجة وطنيًا فيما يتعلق الإعفاء من الضرائب، هنا الدولة منعت من اعتماد سياسات الحماية لسلعها الوطنية، و ذلك في مواجهة السلع المستوردة، الحاصل إنه إذا تركت المنتوجات الوطنية في منافسة مع المنتوجات المستوردة حيث الأخيرة تفوقها من حيث الجودة و كذلك أقل تكلفة فإن النتيجة تكون تأكل المنتوج الوطني المشهد هو تحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحد لا يعرف الحواجز أمام حركة السلع و انسياب التجارة، هنا التجارة توكل مهمتها لمنظمة التجارة العالمية، تصبح المنظم الأكبر للنشاط الاقتصادي و التجاري العالمي فقد سحبت الكثير من اختصاصات الدولة.

3- الشركات المتعددة الجنسيات.

تعد الشركات المتعددة الجنسيات إحدى أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية و هي" محور العولمة و القوة الدافعة لها بلا انقطاع ((بيتر و شومان ، 1998)

ففي عام 2000 كان حوالي 60,000 شركة متعددة الجنسية على المستوي العالمي مع 820,000 فروع أجنبية تبيع حوالي 15,6 تريليون دولار من السلع والخدمات عبر العالم، اليوم الإنتاج العابر للقومية يفوق مستوى التصدير العالمي وأصبح الوسيلة الأساسية لبيع الخدمات والسلع خارجًا، المؤسسات المتعددة الجنسية الآن تقدر بنسبة على الأقل 25 %من الإنتاج العالمي 70 % من التجارة الدولية بينما مبيعاتها مساوية تقريبًا 50 % من الدخل العالمي (هليد و ماكيجرو، 2005)47%من الاقتصاديات الأكثر أهمية في العالم، هي شركات عابرة للأوطان، أما التجارة العالمية فإن 70% منها تحت سيطرة 500 شركة 1% من الشركات العابرة للأوطان (كلارك، 2002)إما استثمارات هذه الشركات في العالم فقد تضاعف 12 مرة، ما بين 1970- 1992 بعد ذلك تضاعف تقريبا ثلاث مرات ما بين 1992-1997 ووصلت إلي 199 مليار دولار مجموع الاستثمارات المباشرة في الخارج هو 400 مليار دولار، هذا الرقم تضاعف تقريبًا بالنسبة

لعام 1994، فتح الأسواق عبر العالم، الترويج للتصدير، أدى إلى انفجار مماثل في حجم التجارة العالمية، والذي تضاعف 15 مرة من 1950 إلي 1997، منتقلا من 380 مليار دولار إلي 6058 مليار دولار (كلارك، 2002) عليه الانتشار الكبير لهذه الشركات، و تنوع مجالات استثماراتها المباشرة و غير المباشرة، و الازدياد الكبير لاحتكارها للنشاط التجاري العالمي سواء كان صناعيًا أو حرفيًا أو زراعيًا، و لمعرفة مكانة الشركات متعددة الجنسيات في ظل الاقتصاد العالمي، يتبين أن إجمالي إيرادات هذه الشركات بلغ من نصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم، أما قيمة الأصول فكانت 3.34 تريليون دولار وعدد العاملين 8.36 مليون عامل وصافي الإرباح 452 مليار دولار.

و تتوزع الإدارة العليا لهذه الشركات مثالثه بشيء من التقريب بين ثلاثة أقطاب متكافئة، في الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و اليابان، أما الشركات التابعة فتنتشر إدارتها العليا في جميع العالم " (الحمش، 1998)و لعل قوة و أهمية و تأثير هذه الشركات يتجلى عندما نقارنها بالقدرات الاقتصادية لعدد من الدول، ففي مقارنة بين حجم المبيعات السوقية لبعض الشركات المتعددة الجنسيات و بين الناتج الإجمالي لبعض الدول، يتبين الفارق الواضح في ضخامة و قوة هذه الشركات، فنجد أن "شركة جنرال موتورز أكبر من سويسرا + باكستان + جنوب أفريقيا ووفقًا لهذا المقياس، شركة شل أكبر من إيران + فنزويلا + تركيا، شركة قود يير للإطارات المطاطية أكبر من العربية السعودية (حنفي و العظم ، 1999) و من الطبيعي أن تزداد الإرباح مع زيادة حجم المبيعات، فقد ارتفعت نسبة الإرباح إلى 75 % في النصف الأول من التسعينات الفارق في القول هو أن حجم مبيعات المأتيين شركة المتعددة الجنسيات (الرشيد، 2005) هو أكبر من حجم اقتصاديات 182 دولة، أي أكبر من اقتصاديات كل دولة باستثناء الدول الصناعية التسع الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و اليابان و المانيا و فرنسا و بريطانيا و ايطاليا و روسيا و الصين (راغب، 2001)، أين هي الدولة ؟. عندما تتحكم خمس شركات في ثلث حركة السوق العالمية في مبيعات الطائرات، و الكمبيوتر، و الكيماويات، و أجهزة الاتصال.

التجليات الثقافية.

بمجرد ظهور الدول الوطنية،" كتفت تشكيل تكوين الثقافة و التفاعل خلال حدود مرسومة"، و في هذا الجانب عندما تطورت الدول الاوربية، و صارت الثورة الصناعية في أوجها و خرجت هذه الدول إلي الخارج للتوسع عملت على ترسيخ إشكال للعولمة الثقافية فهناك عوامل ساعدت هذه الدول على التوسع و أهمها التطور الحاصل في المواصلات و وسائل النقل والاتصالات و التلغراف، و قد ساعدت الفلسفات التي ظهرت في القرنيين 18،19 و بصفة خاصة، الليبرالية و الاشتراكية في نشر و تحول المحتوى الثقافي تقريبًا لكل مجتمع على الكرة الأرضية (هليد و ماكيجرو، 2005)

و كان للتطورات الحاصلة في كافة الأصعدة من وسائل النقل و المواصلات و الاتصالات و الانترنت حتى صار العالم قرية كونية واحدة، ذابت فيها الحدود حتى صار الحديث عن نهاية الجغرافيا، بحيث صارت الدول لا يمكن أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى، الاعتماد المتبادل، و صارت السياسات تصاغ على المستوى العالمي و ليس على المستوى المحلي، و بالتالي الثقافة المحلية وقعت بين فكي كماشة فهي تواجه تحدي تشكل ثقافة عالمية واحدة، تخضع للتمايز في داخلها بين ثقافة شعبية و ثقافة طبقة سائدة نخبوية، أم في اتجاه صراع بين ثقافة نخبوية مسيطرة، مرتبطة بسيرورة العولمة و ثقافات وطنية محتفظة بديناميكيتها، و مستمرة في مقاومة ثقافة العولمة (غليون، 1999) كل هذه التطورات توضح لنا أننا أمام عمليتين الأولي خط نشوء ثقافة عالمية تشكل الموارد المشتركة للنخبة الدولية التي سوف تدمجها الشبكات و القطاعات المعولمة، و تنشر فيها القيم و السلوكيات و أنماط التفكير ذاتها، أما العملية الثانية فتتبع خط التميز و الصراع المتزايد بين الثقافة المعولمة الجديدة، ثقافة العولمة، و الثقافات المحلية و الإقليمية التي سوف تفقد طابعها الوطني أو القومي التقليدي" (غليون، 1999) أنصار العولمة يطرحون بأن التطورات الحاصلة أثرت في الثقافة فهم، " يطرحون بإن النسبة المحظة الكثافة، السرعة و حجم الاتصالات الثقافية العالمية لا يمكن تتجاوزها، على سبيل المثال، قيمة التصدير و الاستيراد الثقافي تزايدت في عديد الاوقات على مدى العقدين التالين، يوجد هناك توسع ضخم في تجارة أفلام التلفزيون و الراديو و المنتوجات الإعلامية المختلفة، نظام الاذاعة القومي خاضع إلي تكثيف و إلي المنافسة الدولية و انخفاض نسبة المستمعين أو المشاهدين، و الإحصاءات بالنسبة للارتباطات لاستخدام شبكة المعلومات الدولية و الانترنت، تزايدت كأنماط للاتصال و تتزايد و تتجاوز الحدود الوطنية (هليد و ماكيجرو، 2005)

الجاري الآن هو تراجع للثقافة المكتوبة على صعيد الإنتاج و التداول ((بلقزيز، 1998)و ثقافة العولمة تعبر عن مرحلة جديدة و حقبة جديدة لثقافة ما بعد الكلمة المكتوبة إلى ثقافة الصورة تلعب الصورة في حقيقة الأمر دورًا كبيرًا وفاعلًا في التأثير على الإفراد،و كذلك في خلق وعي الإنسان بالعالم، فثقافة الصورة هي التي تعمل الآن على تسويقها على صعيد العالم، و ثقافة الصورة تقوم بالدور الذي كانت تقوم به الكلمة في المراحل السابقة الصورة اليوم لا تحتاج إلى المصاحبة اللغوية كي تنفذ إلى إدراك المتلقي فهي بحد ذاتها خطاب ناجز مكتمل، يمتلك سائر مقومات التأثير الفعال في مستقبله، أو قل هي نفسها لغة تستكفي بذاتها بالتالي هي تستغني عن الحاجة لغيرها و هذا يعطيها الشعبية الكبيرة و يزيد من خطورتها، في السابق فاعلية الكلمة يعتمد على مدى قدرات و إدراك وسعة إطلاع الملتقي، أما الآن فإن الصورة لا تحتاج إلي ذلك، فهي قادرة على تحطيم ذلك الحاجز، في فترة السيادة الثقافية كانت كل دولة تمتلك حق التوزيع والبث ما كان مقصورًا على المجال الوطني بمعنى أن الدولة تمتلك اذاعة، الاذاعة التي تمتلكها تبث وفق توجهات و سياسات الدولة بت كل دولة خاص بها، الدولة تتدخل في عملية صناعة المادة الإعلامية الخطاب الإعلامي يبث وفقا لتوجهات الدولة، و إن

كان هناك توسع في مجال التوزيع فإن ذلك يتم وفق رغبة الدولة من خلال أبرام عقود، و تبادل و شراء الأفلام و المنتجات الإعلامية، الذي حدث الآن هو أن البث الإعلامي و الصورة بدأت تخترق الجبال و الصحارى و الحدود و الجمارك و البحار و المحيطات، لتخترق السيادة الثقافية لتعبر إلى كل بيت بدون جواز سفر و بدون تأشيرة عبور متجاوزة حدود الأرض (الرشيد، 2005) و الإنتاج لتلك المادة معلنة تحديها للسيادة الثقافية التي أصبحت لا تملك سلاح تدافع به عن نفسها.

فالبث الإعلامي دخل كل الدول الآن تتعرض إلى قيم و ثقافات مختلفة، الأنصار يؤكدون ذلك بقولهم عدد الشعوب الذين يشاهدون باى وتش أكثر من 2 مليون شاهدوا كل حلقة، و ظهور الاهتمام المتزايد في رياضة المياه و حياة وادى سيليكون (هليد و ماكيجرو، 2005) و إذا كانت اللغة لا تزال عائق إلا أن الصورة أصبحت خير معبر، و رغم أن الآن السيادة و الهيمنة للغة الإنجليزية لأنها لغة البحث العلمي في " السياسة والإدارة و العلوم و الأكاديمية و الكمبيوتر، "((هليد و ماكيجرو، 2005)الشركات العملاقة حلت محل الدول كمنتج جوهري و أساسي للعولمة الثقافية و أن وجود نظم اتصال كونية جديدة تحول العلاقات بين المحليات و الظروف الاجتماعية، و تحول الموقف الجغرافي للحياة الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الظروف تحطم الربط التقليدي بين المنظومة المادية و الموقف الاجتماعي الحدود الجغرافية تتجاوزها هذه الظروف، فالأفراد و الجماعات الآن يشهدون و يمرون بإحداث تحصل خارج الوطن هذا بطبيعة الحال يشكل فهم جديد للمعانى بدأت تتطور، ذلك له تأثيرات حيث يعمل على فك أو تحرير الهوية و لذلك يمكن أن يكون تأثير اجتماعي على تكوين الهوية

فالشعوب تشهد غزو بالأفكار و القيم من العديد من المنظومات المتنوعة و الثقافات الهجينة و مؤسسات الأعلام العابرة للقومية، قامت باختراق الثقافات و الهويات القومية، و أن أذاء الحياة السوسيو اقتصادية في كافة ارجاء العالم سيحول أيضًا التدفق الثقافي و كذلك سياسات الهوية القومية هذه التطورات فسرها الأنصار بأنها تعمل على خلق معنى جديدًا للانتماء العالمي، بحيث تتجاوز الولاءة للدولة هذا عمل على خلق انتماء عالمي، حيث عمل على تطور الحركات الاجتماعية التي تشهدها الآن العابرة للأوطان، ذات الأهداف العالمية والإقليمية مثل الجمعيات التي تعمل على حماية البيئة، تخفيف الأمراض و كذلك منظمات السلام الأخضر أصدقاء الأرض تستمد هذه نجاحاتها من قدرتها لإظهار الارتباطات عبر الأمم.

الخـــــاتمـة

نتيجة للتطورات و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية التي يشهدها المجتمع الإنساني، فالدولة لم تعد الفاعل الوحيد بل أصبح إلي جانبها فواعل أخرين لهم القدرة على التأثير على الدولة، الآن لم تعد تعيش في فضاء لوحدها و إنما صارت تعيش وسط فضاء و يشاركها فئة فواعل أخرين، و من بين هذه التحولات المشار إليها هي إنبثاق اقتصاد عالمي، سوق عالمي، الانتشار الواسع للمنظمات الحكومية، غير الحكومية،مؤسسات بريتون وودز، الشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى علو شأن حقوق الإنسان.

الـتـــوصيـات

أما فيما يتعلق بسبل مواجهة العولمة فانه يمكن التوصية بالعديد من السياسات.

1- الانخراط والتفاعل مع العولمة.
2- إدارة عالمية للموارد البشرية: المطلوب هو بلورة سياسة عالمية ترد على المخاطر المرتبطة بتوحيد الأسواق و في مقدمتها الاستقطاب الاقتصادي العالمي الذي يمكن أن تقود إلي الدمار الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي الكامل لشعوب عديدة، فلا يمكن لقيام اقتصاد عالمي الطابع أن يتجنب و يجنب المجتمعات الفوضى من دون وجود سياسة عالمية الطابع مرافقة له.
3- دمقرطة السياسة العالمية: العمل على توسيع دائرة المشاركة في القرارات الدولية من قبل جميع الشعوب و هو الوسيلة الوحيدة للحد من الهيمنة العالمية و مكافحة النزعات الإمبريالية المتصاعدة. و من أجل السعي إلى دعم المشروعية الدولية في منظماتها القائمة، و ذلك بإنشاء هيئة الشعوب المتحدة، ليس بديلاً عن هيئة الأمم المتحدة، و التي تمثل حكومات العالم و دولها، و إنما لتكون عمقا شعبيًا لها ورقابة شعبية عليها تساندها في معاركها الإنسانية، و ضمان حق كل بلدان العالم في اختيار طريقها الخاص للتنمية الشاملة الاقتصادية و البشرية و الثقافية و الإبداعية.

المراجع:
الكتب العربية
دمشق: الاهالي للطباعة والنشر. العولمة الخيار ليست الوحيد. الحمش، منير، (1998)
الصواني، يوسف محمد. (2013). نظريات في العلاقات الدولية. بيروت: منتدي المعارف.
.امين، محمود العالم.(1999).العولمة و خيارات المستقبل قضايا فكرية، العدد 19
بادي، برتران. (2001). عالم بلا سيادة الدول بين المراوغة المسئولية ترجمة لطيف فرج. القاهرة: مكتبة الشروق.
غليون، برهان. (1999). ثقافة العولمة و عولمة الثقافة. (غليون برهان، و سمير امين، المحررون) دمشق: دار الفكرة
بولي، جون و توماس، جورج. (2004). الثقافة العالمية في كيان سياسي عالمي، قرن التنظيم الدولي غير الحكومي، في العولمة الطوفان أم الانقاذ. تحرير فرانك جي لتشنرو جون بولي،. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
حنفي، حسن و العظم، صادق جلال. (1999). ما العولمة. دمشق: دار الفكر.
هليد، ديفيد و ماكيجرو، انتوني. (2005). العولمة والعولمة المضادة ترجمة د مالك عبيد ابوشهيوة. طرابلس: دار الرواد.
ابودبوس، رجب. (1998). مواقف 8. سرت: طرابلس للنشر و الاعلام.
سيمون.، ريتالاك.(2002). التجارة العالمية ة البيئة في محاكمة العولمة ترجمت رجب ابودبوس. طرابلس: مركز العالمي لدراسات و الابحاث.
المغيربي، زاهي محمد. (2000). في العولمة. طرابلس: المركز العالمي لدراسات والابحاث.
رشيد،عبد الحافظ. (2005). الاثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها. القاهرة: مكتبة مدبولي
كلارك توني. (2002). هيمنه الشركات العابرة للاوطان في محاكمة العولمة ترجمة رجب ابودبوس. طرابلس: المركز العالمي لدراسات و ابحاث..
مجيد، كمال. (2002). العولمة و الدولة. لندن: دار الحكمة.
مارتين، بيتر، و شومان، هارالد. (1998). فخ العولمة ترجمة عدنان عباس. الكويت: دار المعرفة.
ابوشهيوة، مالك عبيد و أخرون. (2007). حوارات العولمة مقدمة نقدية. طرابلس: دار الرواد مخطوط تحت الطبع.
محمود، منصور ممدوح. (2004). العولمة دراسة المفهوم و الظاهرة و الأبعاد. الاسكندرية: اليكس لتكنولوجيا.
راغب، نبيل. (2001). اقنعة العولمة السبعة. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

المجلات:
الاطرش، محمد. (1998). العرب و العولمة ما العمل. المستقبل العربي.
بلقزيز، عبد الاله (1998)..عولمة الثقافة وثقافة العولمة. المستقبل العربي.

Refences
Decken, P. (1998). GOLBAL Shift. London: baul cham pman.
Frank, A. a. (1996). The World System. London: Routledge.
cambridge: .(1999) .held D. et al. Global Transformations:Politics Economics and 5 .polity
held, D. e. (1999). politics economics and culture. Cambridge: polity.
Held,D.et. (1999). Global Transformations:Politics,Economics and Culture. Cambridge: Polity.
Hirst, P. a. (1996). Thompson Globalization in Question. Cambridge: polity.